

## لبنان يتربح حبل نجاة الأصدقاء القدامى لتجاوز مأزق الإصلاحات

بيروت - يامل لبنان المُقلّ بديون مالية بعدما أقر الموازنة العامة الجمعة الماضي، في أن تتحسن علاقاته ومبادلاته الاقتصادية باصدقائه القدامى من الدول الخليجية للتقاط الأنفاس قليلاً قبل بداية الجدل السياسي بشأن موازنة عام 2020.

ويتربح المستثمرون معرفة ما إذا كانت دول الخليج العربي ستلقي بحبل نجاة قد يتيح للبنان فرصة لانتقاط الأنفاس، حيث يعاني البلد من واحد من أسوأ الديون العامة في العالم بعد سنوات منبته فيها موازنته بعجز كبير لأسباب ترجع إلى الإهدار والفساد وسياسة التوازنات الطائفية.

ولإنقاذ الوضع المالي المرحج، تواترت في الفترة الأخيرة زيارات رؤساء الحكومات إلى دول الخليج كالسعودية أملاً في عودة المستثمرين إلى البلد الذي يتخبط في ما جنته عليه سياسات حزب الله ذراع لبنان في المنطقة.

ويتصدر الرئيس اللبناني تمام سلام قائمة الشخصيات التي تقدم تلميحات للفاعلين الاقتصاديين والمستثمرين بان السعودية سيعودون لدعم الاقتصاد اللبناني، بعد الاعتراف بأن بلده هو ضحية سياسات حزب الله وأرباباته الإقليمية التي انعكست سلباً على لبنان. وتحاول الحكومة الآن وضع المالية العامة على أرض أكثر قدرة على الاستمرار بموازنة ترمي إلى خفض العجز وبخطة لإصلاح قطاع الكهرباء الذي تديره الدولة ويستنزف المال العام. وبعد سنوات من التدهور تزايد حافز الإصلاح بسبب توقف فعلي في تدفق الدولارات على البنوك اللبنانية من الخارج.

وتأمل الحكومة أن تسهم موازنة الدولة التي أقرها مجلس النواب في دعم الثقة من خلال خفض العجز. وقد رحبت مجموعة دعم دولية للبنان تضم الدول المانحة بالموازنة ووصفتها بأنها "خطوة أولى ثمة حاجة ملحة لها" وحثت على المزيد من الإصلاحات. غير أن كثيرين يشككون في قدرة الحكومة على الوفاء بآهاتها. ويقول صندوق النقد الدولي إنه من المرجح أن يتجاوز العجز في العام الحالي بكثير المستوى المستهدف البالغ 7.6 في المئة من الناتج القومي كما أن المانحين ما زالوا ينتظرون لمعرفة البنود المهمة التي سيجري تنفيذها في خطة الكهرباء.

### أزمة متشعبة

تضمنت الموازنة بعض التدابير الصعبة على الصعيد السياسي مثل تجسيد التعيينات في الدولة لمدة ثلاث سنوات وكذلك خفض أجور العاملين بالقطاع العام. ومن التدابير الرئيسية لخفض العجز زيادة الضريبة على الفوائد المدفوعة على الودائع المصرفية والسندات الحكومية ورسم استيراد جديد وخطة لخفض خدمة الدين رغم أنه لم يتضح كيف سيتحقق ذلك.

وقال سامي الجميل رئيس حزب الكتائب المسيحي "هي خطوات صغيرة في أزمة كبيرة، فنحن في وضع في غاية الصعوبة يحتاج إلى خطوات وإجراءات جذرية لم يتخذ أي منها". فيما أكد غسان حاصباني نائب رئيس الوزراء أن الموازنة خطوة جيدة لكنها لا ترقى إلى المستوى المطلوب. وأضاف "اتوقع أن يتزايد الإحساس بإلحاح الوضع في الشهور القليلة المقبلة

### المستثمرون يأملون أن تعرض دول الخليج دعماً مالياً بعد أن التقى وفد من رؤساء وزراء سابقين للبنان مع العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز

وقال دبلوماسي غربي "نحن نعتقد أن هذه الموازنة بداية معقولة"، فيما قالت بعثة من صندوق النقد الدولي إن هذه الخطة مهمة للبنان" وأن الموازنة وخطة إصلاح قطاع الكهرباء "خطوات أولى تلقى الترحيب على طريق طويل".

وأشارت البعثة إلى أن تدفق الودائع توقف فعلياً وأن احتياطات المصرف المركزي الخارجي انخفضت حوالي ستة مليارات دولار منذ أوائل 2018 رغم استمرار عمليات البنك لدعمها.

### عودة الداعمين

يأمل المستثمرون أن تعرض دول الخليج العربي وعلى رأسها السعودية دعماً مالياً بعد أن التقى وفد من رؤساء وزراء سابقين للبنان مع العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز.

وقال نجيب ميقاتي أحد رؤساء الوزراء السابقين إن الرياض ستدعم يد الدع. وقال السفير السعودي لدى لبنان إن الزيارة أذنت بمستقبل مبشر للعلاقات التي توترت مع تنامي نفوذ جماعة حزب الله التي تدعمها إيران.

أما فاروق سوسة، الخبير في اقتصاد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى جولدمان ساكس، فقد قال إن الوضع المتدهور للسيولة في النقد الأجنبي بلبنان هو "الشدة الحقيقية في الأجل القريب"، وأضاف "التحدي الحقيقي هو تنشيط تدفقات رأس المال سواء من المودعين أو من المستثمرين".

وتابع أن الدعم الخليجي "سيعزز ثقة المستثمرين بإرسال إشارة قوية (تفيد بـ) أن لبنان يمكنه الاعتماد على داعمين لديهم موارد كبيرة".

وإضافة إلى الأزمة المالية تتركز الأنظار أيضاً على دور المصرف المركزي. فقد قالت بعثة صندوق النقد إن المصرف المركزي حافظ ببراعة على الاستقرار المالي في ظروف صعبة لسنوات غير أن التحديات تزايدت.

ودعت البعثة إلى التحرك لزيادة مرونة القطاع المالي من خلال تقوية ميزانية المصرف المركزي وزيادة الاحتياطات المالية للبنوك.

وقالت إن على المصرف المركزي أن يعمل على التخلص تدريجياً من عملياته المالية والإمتناع عن شراء السندات الحكومية.

وقال الاقتصادي توفيق كسبار الذي عمل مستشاراً لصندوق النقد الدولي ووزير المالية اللبناني إن لبنان في أسوأ أوضاعه المالية على الإطلاق.



نيران الأزمة ترفع من سخونة صيف لبنان

## الحركات المسلحة مصدر التوتر والسلام في السودان

سباق بين المجلس العسكري والحرية والتغيير للتفاهم مع الفصائل



### مستقبل السودان رهين كسر قيود إرث الماضي المكبلة

ومع أن الإعلان السياسي عكس هذه الأهمية عندما خصص الأشهر الستة الأولى للسلام في إقليم السودان، غير أن الإصرار على ضماناته من جانب الفصائل السعيدة بعدم وجود ثقة في الصيغة الجديدة، المتعلقة بالمجلس السيادة والحكومة المدنية، وأن بناء سلام حقيقي هو المدخل الأكثر أهمية. ويوجي أيضاً برغبة قيادات الحركات المسلحة في الحصول على ما يوفر لهم حصانة قانونية بعدم الملاحقة القضائية مستقبلاً. فعدد كبير منهم صدرت في حقهم أحكام بالإعدام تتطلب محوها أولاً.

### صراعات الحركات المسلحة

بدأت خلافات الحركات المسلحة البينية، أحد مصادر ضعفها، وعدم قدرتها على انتزاع مكاسب من نظام الرئيس المعزول عمر حسن البشير، الذي وظفها لصالحه في إطالة أمد الحرب، وتبرير تقاعسه عن التوصل إلى اتفاقات سلام ثابتة. وهي معضلة يمكن أن تتكرر في ظل منافسات خفية ومعقدة من جانب المجلس العسكري والحرية والتغيير بشأن البات التفاوض مع الحركات المسلحة.

تؤكد جملة المعطيات المتفرقة أن أطرافاً عدة دخلت في مفاوضات سياسية تدريجية مستخرج منها، وما هي الأدوات اللازمة لذلك. فقوى الحرية والتغيير تتفاوض مع الجبهة الثورية وتريد التوصل لتفاهات مقبلة معها، ولا تعرف مصير العلاقة مع الحركات المسلحة الرافضة لدورها، وتواجه انقسامات داخلية فجرها الحزب الشيوعي صراحة بقراره رفض الإعلان السياسي. وأصبح الحديث متواتراً حول تفاصيل بعض التفاهات في صفوف المعارضة بانها تسبق الحديث عن التفاوض لإنجاز الإعلان الدستوري كخطوة أخيرة لحل الأزمة.

ويظهر الإرتياح على توجهات المجلس العسكري عندما يرى الارتياح بخيم على المعارضة، والعكس. وإذا كانت الأولى غير قادرة على إدارة الحوار مع نفسها، فهل تستطيع إدارته مع؟

من هذه الزاوية قد تظهر مفاجات عندما يحين وقت الجلوس لاستئناف التفاوض حول الإعلان الدستوري، لن يصب مجملها في صالح المعارضة، وربما تؤكد أن هواجسه السابقة حيال طريقة تعامل قوى الحرية والتغيير مع الأزمة تتجاوز الفكرة المثالية والبسيطة لتشكيل حكومة مدنية، لأن مشكلات السودان معقدة وتحتاج إلى رؤية عملية وشاملة تراعي طبيعة التحديات، لأن القضية لن تتوقف عند الحركات المسلحة، فهناك ما هو أعظم لم يظهر بعد.

الدستوري فقط، وأصررت على أن تكون جزءاً من الإعلان السياسي، باعتباره الأساس في حل الأزمة والمركز الذي تدور حوله جميع المحتويات اللاحقة، بما يعيد الكرة إلى ملعب التفاوض مجدداً، ويخلق مشكلة محاصصة مرفوضة وقائمة وتم تجاوزها منذ فترة. وتمثل هذه النقطة واحدة من تحديات محادثات أديس أبابا الصعبة.

لم يفوت المجلس العسكري الفرصة، والمخ مؤخرًا على لسان الفريق أول ياسر العطا، نائب رئيس اللجنة السياسية في المجلس، في تصريحات نشرتها الأثنين صحيفة الانتباهة السودانية، إلى عدم استبعاد فتح الاتفاق مرة أخرى للتفاوض، إذا كان ذلك "يوقف الحرب ويزيل معاناة المواطنين في مناطق الحروب"، لافتاً إلى إمكانية تضمين "ملحق" للاتفاق السياسي.

### من الصعوبة إتمام أي اتفاقيات أو ترسيخ سلام من دون مشاركة الحركات المسلحة في إقليم دارفور ولاياتي جنوب كردفان والنيل الأزرق

ويدرك المتابعون للأزمة أن الحركات التي خاضت معارك مع قوات الأمن السودانية لفترة طويلة يصعب تجاهلها، لأنها تمتلك السلاح بوفرة، وتتبنى مطالب شريفة من المواطنين تعتقد أنها عادلة، وتهيمن عليها فكرة الحصول على تعويضات مناسبة عن الخسائر التي تكبدها، وعمليات التهجير التي لحقت بقطاع كبير منهم.

كما أن رؤية بعض القوى الغربية التي لم تفارق أعينها التطورات الأخيرة في السودان رهنت التقدم السياسي بمدى ما يتحقق على صعيد السلام في المناطق التي شهدت حروباً ضارية، ما يلقى على المجلس العسكري والحرية والتغيير مسؤولية مضاعفة، ويمنح الفصائل قوة في مفاوضاتها مع أي منهما، ويسفر الحركات الراهنة في الحوارات المتعددة.

وضع توقيع المجلس العسكري وقوى المعارضة المدنية في السودان على الإعلان السياسي بشأن تشكيل هيكل ومؤسسات الحكم هذا البلد الأفريقي على عتبة مرحلة انتقالية لن تظهر ملامحها دون اكتمال بقية التفاصيل والتي من بينها توضيح أوضاع الحركات والفصائل المسلحة والتوصل إلى تفاهات معها تفتح الطريق لاستكمال مسيرة التسوية وتجنب خطر أطيل بما قد يعيده للمربع الأول.

خطب المجلس العسكري ود عناصر في الجبهة الثورية، واقترب كثيرا من حركة تحرير السودان- جناح مناوي، خلال لقاءات عقدت في تشاد الشهر الماضي. وتحاول جنوب السودان تمهيد الطريق لمزيد من الحوارات، وهو ما يضيف بريقاً على ورقة الحركات المسلحة التي أصبحت مهمة في حسابات القوى السودانية، ويجعلها عنصراً مهماً في التوازنات القادمة.

ولذلك سيأتي دور الحوار مع فصائل، مثل الحركة الشعبية- جناح عبدالعزيز الحلو، وحركة تحرير السودان- جناح عبدالواحد النور المقاطعتين للحرية والتغيير، لأنه من الصعوبة إتمام أي اتفاقيات أو ترسيخ سلام من دون مشاركة الحركات النشطة في إقليم دارفور ولاياتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. وأكد المجلس العسكري عزمه على التحالف الحرية والتغيير رغبة في ذلك

أيضا. ما يشير إلى أن المسألة ربما تدخل مجال المزايدات والمناورات وتستغرق وقتاً أطول، لأن قيادات الحركات المسلحة تريد أن يكون السلام مقديماً على عملية تقسيم السلطة، ما يستوجب التوصل إلى صيغة تضمن لكل طرف تحقيق أهدافه، حتى لو أدى الأمر إلى إعادة النظر في اتفاق الإعلان السياسي نفسه، الذي اعتقدت بعض الأطراف أن التوقيع عليه بالمخرف الأولى يطوي صفحته ويفتح صفحة بيضاء للتفاهم حول الإعلان الدستوري الذي تفسر مضامينه الجديدة بنود الإعلان السياسي.

### جروح الماضي

نكات حوارات الجبهة الثورية المستمرة مجموعة من الجروح في مفاوضاتها مع قوى الحرية والتغيير في إنوبيبا، بينها عدم اقتناعها بتضمين مطالبها في الإعلان

### محمد أبو الفضل كاتب من مصر



احتلت مفاوضات أديس أبابا بين تحالف الحرية والتغيير والجبهة الثورية، وتضم ثلاث حركات مسلحة رئيسية، أهمية كبيرة لدى دوائر سياسية كثيرة، لأنها قد تصبح مدخلاً للتوتر أو مصدراً للاستقرار والسلام في السودان خلال الفترة المقبلة. ومهما كانت النتيجة التي ستصل لها عند ختامها المتوقع مساء الثلاثاء، فهي ستؤثر على مجمل التطورات اللاحقة بعد أن تأكد الجميع أنها رقم محوري في المعادلة السودانية.

أدى هذا اليقين إلى تركيز التحالف على تحقيق اختراق يضم القوى الثلاث، وهي: الحركة الشعبية لقطاع الشمال- جناح مالك عقار، وحركة تحرير السودان- جناح مني أركوي ميناوي، وحركة العدل والمساواة بقيادة

جبريل إبراهيم، وبموجبه يمكن أن يتزايد تماسك التحالف المعارض، فيهدد القوى انضمت إليه مبكراً، لكنها بدت بعيدة عن الكثير من مفاوضات مع المجلس العسكري، ولها تحفظات على الإعلان السياسي الذي تم توقيعه الأسبوع الماضي ويمثل خطوة كبيرة ومقدمة ضرورية لتجاوز جملة من التعقيدات السودانية. يريد التحالف إنجاز تفاهات مع الجبهة الثورية لتكون إضافة إليه، قبل أن تصبح عبئاً فهو المظلة الجامعة للقوى السودانية المعارضة التي هُضمت غالبية حقوقها خلال العقود الثلاثة الماضية.

ويعد التوافق على أساس القواسم المشتركة رصيذاً إضافياً، وعونا سياسياً في المرحلة التالية من المفاوضات مع المجلس العسكري، والتي تقود إلى التوقيع على الإعلان الدستوري، الذي تأجل إلى حين انتهاء قوى التحالف من مفاوضاتها مع الجبهة الثورية.

